



مَعْهَدُ الْقِيَادَاتِ النِّسَائِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ
ARAB WOMEN'S LEADERSHIP INSTITUTE

للنشر فوراً
10 أبريل/نيسان 2014

استطلاع للرأي أجراه معهد القيادات النسائية العربية يكشف عن الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لمساعدة المرأة العربية على تبوء مناصب سياسية قيادية

عمان، الأردن - لا تزال المرأة العربية في تونس وليبيا واليمن تواجه عقبات كبيرة عندما يتعلق الأمر بتقلد مناصب قيادية سياسية مهمة. ووفقاً لاستطلاع حديث للرأي أجراه [Arab Women's Leadership Institute](#) (ويشار إليه هنا فيما بعد باسم "المعهد") و [Arab World for Research and Development](#) (أوراد)، أيد كل من الرجال والنساء في هذه الدول الثلاث الهامة التي تمرُّ بمرحلة انتقالية الدور القيادي الذي تؤديه المرأة في قطاع المجتمع المدني، بيد أن هناك ضعف في دعم تقلد المرأة مناصب قيادية مُنتخبة ومُعَيَّنة.

وُصِّحَ رئيسة المعهد تامي لونغيرغر "تظهر النتائج المُتمخِّضة عن الاستطلاع الدور الهام الذي يلعبه المعهد في معالجة المواقف المجتمعية ونقل المهارات اللازمة للمرأة العربية من أجل الترشُّح لمناصب قيادية".

العوائق المجتمعية التي تحول دون تقلد المرأة مناصب قيادية

تتعلَّق بعض العوائق التي تواجه المرأة في الساحة السياسية بمواقف مجتمعية حول دور المرأة. وكانت إجابات الأغلبية الساحقة للمستطلعين عندما سُئلوا عن موافقتهم أو عدم موافقتهم على مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبات أنهم "يوافقون بشدَّة" أو "يوافقون" ((94) في المائة في تونس، و(90) في المائة في ليبيا، و(87) في المائة في اليمن). وعندما سُئلوا عما إذا كانوا يوافقون أو لا يوافقون على مشاركة النساء في الانتخابات كمرشحات انخفض عدد المستطلعين الذين أجابوا بأنهم يوافقون بشدَّة أو يوافقون إلى حد كبير ((70) في المائة في تونس، و(68) في المائة في ليبيا، و(66) في المائة في اليمن).

ولعلَّ النتيجة الأكثر إثارة للدهشة كانت عندما سُئل المستطلعين عن الشخص الذي سيصوّتون لصالحه إذا قام رجل وامرأة متساويان في التأهيل بالترشُّح للانتخابات البرلمانية، إذ أجاب أغلبية كبيرة من المستطلعين في جميع الدول الثلاث أنهم سيصوّتون لصالح الرجل ((71) في المائة في تونس، و(74) في المائة في ليبيا، و(74) في المائة في اليمن). وكما أوضحت امرأة ليبية في أحد مجموعات التركيز في المشروع هذه الفكرة بكلماتها قائلَةً: "لا يزال المجتمع يستغرب من أن تتولى المرأة مناصب قيادية لأنها تلعب بشكل تقليدي دوراً أكبر من الرجل في الحياة الأسرية. وينبع هذا من الطريقة التي نُربِّي أطفالنا عليها بأن الذكور أعلى مرتبة من الإناث".

مستطلعون يُصرِّحون بأنه يجب على الحكومات أن تبذل المزيد من الجهود لتعزيز حقوق المرأة

عندما سُئل المستطلعون عما إذا كان يعتقدون بأن حكوماتهم كانت تُعزِّز سياسات وبرامج لدعم حقوق المرأة، فإن غالبية الرجال ((64) في المائة في تونس، و(77) في المائة في ليبيا، و(69) في المائة في اليمن) وغالبية النساء ((73) في المائة في تونس، و(86) في المائة في ليبيا، و(72) في المائة في اليمن) في البلدان الثلاثة أجابوا بـ "لا" أو أنهم "لا يعرفون". وإن ضعف الدعم والتأييد الشعبي للنساء بوصفهنَّ قادة مُنتخبات إنما هو مُؤشِّر واضح على أن الحكومات لا تنفِّذ سياسات وبرامج متعلّقة بالجندر (النوع الاجتماعي) بشكل ملائم.

تونس تحظى بدعم أفضل لحقوق المرأة

أظهر استطلاع الرأي العام دعماً أكبر للقيادة السياسية للمرأة في تونس بالمقارنة مع ليبيا واليمن. ويتجلَّى نجاح مُناصري حقوق المرأة في تونس في الدستور التونسي الذي صدر مؤخراً، والذي يتضمن الآن موادَّ مُحدَّدة تنصُّ على معاملة المرأة على قدم المساواة بموجب القانون. وعلى الرغم من ذلك، تُظهر البيانات المتمخِّضة عن الاستطلاع الذي أجراه المعهد بوضوح أنه في حين أن تونس تظهر تقدماً أكبر تجاه المرأة في الحياة السياسيَّة، إلا أنه لا تزال هناك مجالات يُضعف فيها دعم وتأييد الرأي العام للمشاركة السياسية للمرأة في جميع البلدان الثلاثة.

وجوب تعزيز الوعي لدى منظمات المرأة

على الرغم من وجود تأييد عام لتولي المرأة مناصب قيادية في قطاع المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن هناك معلومات شحيحة معروفة حول منظمات مُعَيَّنة تُعنى بتمكين المرأة أو حول الأثر الحقيقي لهذه المنظمات. وأجاب أغلبية ساحقة من المُستطلعين في جميع الدول الثلاث بـ "لا" (69) في المائة في تونس، و(91) في المائة في ليبيا، و(86) في المائة في اليمن) عندما سئلوا عما إذا كانوا يعرفون أي منظمات تعمل تحديداً في مجال حقوق المرأة.

وسئل المستطلعون إذا كانوا يعتقدون بأن منظمات المرأة قد ساهمت بشكل إيجابي نحو المشاركة السياسية للمرأة في بلدانهم. في اليمن، أجاب ما نسبته (45) في المائة من المستطلعين بأنهم "لا يعرفون"، وأجاب (20) في المائة من المستطلعين بـ "لا". وأما في ليبيا، أجاب ما نسبته (49) في المائة من المستطلعين بأن تلك المنظمات ساهمت في ذلك "إلى حد ما"، وأجاب (22) في المائة من المستطلعين بـ "لا". وأما تونس، فأظهرت دعماً وتأييداً أقوى، إذ أجاب ما نسبته (45) في المائة من المستطلعين بـ "نعم"، وأجاب ما نسبته (24) في المائة من المستطلعين بأن تلك المنظمات ساهمت في ذلك "إلى حد ما". كما صرّحت إحدى المشاركات في مجموعة تركيز في اليمن "يمكن أن تلعب المنظمات دوراً إيجابياً لأنها تحاول تمكين المرأة وتشجيعها على الخروج وأن تكون خلّاقة وأن تأخذ على عاتقها زمام المبادرة واقتراح الأفكار، وأن تكون جزءاً من مجتمع فعّال".

ويُضح من البيانات أنه يجب على منظمات المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تُركِّز جهودها على تطوير استراتيجيات أفضل للتواصل حول رسالتها وأعمالها.

في عام 2008، قام [International Republican Institute](#) بتأسيس [AWLI](#) الذي يساعد النساء العربيات على تحقيق تطلعاتهنّ لتولي مناصب قيادية. ويعدّ المعهد شبكة قوية من النساء العربيات، والتي يتم دعمها من خلال دورات تدريبية لبناء المهارات العملية وفرص التوجيه والتشبيك.

تعتبر برامج التمكين والتدريب السياسي للمرأة مثل معهد القيادات النسائية العربية في غاية الأهمية للمرأة العربية لتتنوّأ مناصب قيادية مؤثرة كالمناصب المُنتخبة والمُعَيَّنة.

المنهجية

تم إجراء استطلاع الرأي الوطني من قبل [AWRAD](#) بالتعاون مع الشركات المحلية الشريكة المعنية باستطلاع الرأي وهي: المؤسسة التونسية "الكا كونسالتنغ" [Elka Consulting](#)، ومركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ومؤسسة برسنت لبحوث الرأي وتعزيز الشفافية (Percent Corporation) في اليمن. وقد أجرى ما مجموعه 84 مندوباً عن جميع المنظمات الأربع مقابلات شخصية من 25 أكتوبر/تشرين الأول وحتى 8 نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2013. وكان المستطلعون يمثلون عيّنة عشوائية مكوّنة من (1,248) تونسيّ وتونسيّة، و(1,200) ليبيّ وليبيّة، و(1,110) يمنيّ ويمنيّة. وقد بلغ هامش الخطأ للعينّة الكاملة زائد أو ناقص ثلاثة في المائة.

وقد تم تمويل هذا الاستطلاع من قبل [National Endowment for Democracy](#). ويعتبر هذا الاستطلاع أول استطلاع ينشره المعهد منذ بداية البرنامج في عام 2008.

###